



# وقائع المؤتمر العلمي الثامن العراق 2050

في جامعة النهرين  
بتاريخ 2025/04/20



قضايا سياسية  
Political Issues

ملحق العدد ٨٠



E-ISSN: 2790-2404  
P-ISSN: 2070-9250



**العراق (2050)**

**وقائع المؤتمر الدولي الثامن**

**لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين**

**عقد بتاريخ 2025/4/20**

**الإشراف العام**

**أ.د. أسامة مرتضى السعيد**

**إعداد وتحرير**

**م.د. محمد محي الجناحي**

**م.د. مصطفى صادق عواد**

**م.م. محمد مجيد حسين**

**م.م. زهراء كريم جاسم**

**مبرمج. رؤى عبد الحسين**

## لجان مؤتمر (العراق 2050)

### المؤتمر الدولي الثامن لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتاريخ 2025/4/20

| أولاً _ اللجنة التحضيرية : |                                                 |
|----------------------------|-------------------------------------------------|
| أ.د اسامة مرتضى باقر       | عميد كلية العلوم السياسية                       |
| أ.د خضر عباس عطوان         | رئيس قسم السياسة الدولية                        |
| أ.د علي حسين حميد          | رئيس قسم الاستراتيجية                           |
| أ.د عباس سعدون رفعت        | معاون العميد للشؤون الادارية                    |
| أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق  | رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية            |
| أ.د سلمان علي حسين         | مقرر قسم السياسة الدولية                        |
| أ.م.د حيدر زهير جاسم       | معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا    |
| أ.م.د استبرق فاضل شعير     | رئيس قسم النظم السياسية والسياسات العامة        |
| أ.م.د سولاف مصحب مهدي      | مسؤول شعبة ضمان الجودة والاداء الجامعي          |
| م.د زيدون سلمان محمد       | مسؤول شعبة الشؤون العلمية                       |
| م.د محمد محي محمد          | مدير تحرير مجلة قضايا سياسية                    |
| م.د محمد حميد محمد         | مقرر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية            |
| م.د عبد الامير سليم عباس   | أمين مجلس الكلية                                |
| م.د ايلاف نوفل احمد        | مسؤول شعبة التسجيل                              |
| م.د.مصطفى صادق عواد        | قسم النظم السياسية /مسؤول وحدة التوظيف والتأهيل |
| م.م مهدي علي وداعة         | امانة مجلس الكلية                               |

| ثانياً _ اللجنة العلمية : |                                |                            |
|---------------------------|--------------------------------|----------------------------|
| أ.د قاسم محمد عبد         | أ.د اسراء علاء الدين نوري      | أ.م.د احسان عدنان عبد الله |
| أ.د سلام عبد الجليل حسن   | أ.د قاسم شعيب عباس             | أ.م.د عصام اسعد محسن       |
| أ.د احمد عبدالله ناهي     | أ.د سهاد اسماعيل خليل          | أ.م.د نسرين رياض شنشول     |
| أ.د شيماء عادل فاضل       | أ.د ياسر علي ابراهيم           | أ.م.د زينب عبدالله منكاش   |
| أ.د هشام حكمت عبد الستار  | أ.د.ايضاح نعمان خزعل           | أ.م.د ربا صاحب عبد مرزوق   |
| أ.د عماد صلاح عبد الرزاق  | أ.د علي حسين حميد /مقرر اللجنة | أ.م.د صلاح مهدي هادي       |
| أ.د محمد كريم كاظم        | أ.د رياض مهدي عبد الكاظم       | أ.م.د رواء طه درويش        |
| أ.د هيثم كريم صيوان       | أ.د صدام عبد الستار رشيد       | أ.م.د محسن حساني ظاهر      |
| أ.د وسن احسان عبد المنعم  | أ.د اخلاص قاسم نافل            | أ.م.د همام خضير عبد مطلق   |
| أ.د عامر هاشم عواد        | أ.د فراس عبد الكريم محمد علي   | أ.م.د هناء جبوري محمد      |
| أ.د كاظم علي مهدي         | أ.د علي فارس حميد              | أ.م.د ميثم حميد ناصر       |
| أ.د عبد العظيم جبر حافظ   | أ.د الاء طالب خلف              | أ.م.د شيماء تركان صالح     |
| أ.د احمد غالب محي         | أ.د.مصطفى حسين عبد الرزاق      | أ.م.د.سرى موفق جعفر        |
| أ.د ارشد مزاحم مجبل       | أ.م.د مصطفى فاروق مجيد         |                            |

| ثالثاً _ اللجنة المالية :                                |         |
|----------------------------------------------------------|---------|
| م.م. خبيب منذر عباس / وحدة صندوق التعليم العالي / رئيساً |         |
| م.م.سعد رويس / قسم الاستراتيجية                          | عضواً / |
| م.م. قمر ثامر جاسم / شعبة التدقيق                        | عضواً / |
| إكرام فهمي اعجمي / مسؤولة شعبة الشؤون الادارية           | عضواً / |

| رابعاً _ اللجنة الاعلامية : |  |
|-----------------------------|--|
| أ.م.د. ندى عمران علي        |  |
| م.د. انمار علي ابراهيم      |  |
| م.د. سديف محمد كامل         |  |
| م.م. علي صباح محمد          |  |
| م.م. نشوان علاء حسين        |  |

| خامساً _ لجنة الاستقبال :     |                           |                      |
|-------------------------------|---------------------------|----------------------|
| أ.د. سعد محمد دخيل            | م.م. غفران جاسم جبر       | م.م. سجي فاضل عباس   |
| أ.م.د. رونق ناطق محمد         | م.م. سعد رويس             | م.م. مصطفى ياسين طه  |
| أ.م.د. دنيا علي عبد الحسن     | م.م. نور مشتاق            | م.م. محمد معن محسن   |
| م.د. شذى عبد الرضا عبد المجيد | م.م. عبدالله محمد قاسم    | م.م. هيثم عقيل محمود |
| م.د. علي محمد أمنيف           | م.م. نور سمير             | سجاد محمد جاسم       |
| م.د. رفيف اياد                | م.م. مروة زياد طارق       | عمر ثابت نعمان       |
| م.د. نبأ احسان شريف           | م.م. مفاز ابراهيم داوود   | زينة سعد شمس الدين   |
| م.د. رنا احمد رجب             | م.م. نادية علي عبد الرضا  | سرى عبد القادر خلف   |
| م.د. هناء رحيم زيدان          | م.م. قاسم محسن            | نور الهدى عماد كاظم  |
| م.م. كاظم ناجي عبود           | م.م. عمار عايد كطوف       | لينه ليث فارس        |
| م.م. صبا رشيد جبير            | م.م. هديل لطيف ياسر       | راند صبري حسن        |
| م.م. مها غافل حسين            | م.م. ميس محمود عداي       | علي جابر محسن        |
| م.م. محمود جمال فتحي          | م.م. هدى عبد الحسين فياض  | علي فاروق            |
| م.م. فرقان عبد حمود           | م.م. مها عباس فاضل        | سيف سعد لعبيبي       |
| م.م. نور هشام جليل            | م.م. عبد الرحمن محمد عيسى | علي محمد عواد        |
| م.م. علي عبد الرزاق شنشول     | م.م. تغريد رياض علي       | م.م. سجي فاضل عباس   |

## جدول المحتويات

| الترتيب | اسم البحث                                                                                                                                                                     | رقم الصفحة |
|---------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| 1       | الشراكة العراقية – التركية ودورها في تعزيز التنمية والامن في العراق<br>أ.د. ليلى عاشور حاجم الخزرجي م.م. سارة محمود غزال<br>م.هند عدنان شراد                                  | 28_1       |
| 2       | العلاقات العراقية-العربية: تحديات التأثير الإقليمي والتوازن في السياسة الخارجية<br>أ.د: سالم مطر عبدالله                                                                      | 49_29      |
| 3       | العراق وسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003 الكويت<br>انموذجاً" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها<br>أ.د.صباح كريم رياح الفتلاوي د. فاطمة فرحان زغير الطليباوي | 75_50      |
| 4       | انعكاسات الاستقرار السياسي على تبني الطاقة المتجددة في العراق:<br>دراسة مستقبلية<br>أ.د. حازم صباح أحمد<br>م.م. مصطفى أحمد حسين                                               | 95_76      |
| 5       | دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية في<br>ظل التحديات الراهنة<br>أ.د. هيثم كريم صيوان<br>أ.د.وسن احسان عبد المنعم                                 | 121_96     |
| 6       | الشراكات الاقتصادية الدولية ودورها في الاستدامة المالية: العراق<br>انموذجاً<br>أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي                                                                  | 151_122    |
| 7       | دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء اقتصاد مستدام للعراق 2050:<br>تحليل السياسات والتحديات<br>أ.م.د. نسرين رياض شنشول<br>م.م. فيان فاروق محمد علي                           | 176_152    |
| 8       | السياسة الخارجية العراقية : تحليل استراتيجي للمقاربات والقيود في<br>مواجهة التحديات الإقليمية المتغيرة<br>م.د. امنة علي سعيد<br>م.د. فراس عباس هاشم                           | 193_177    |
| 9       | قانون الاحوال الشخصية بين السيادة الوطنية والتزامات العراق الدولية<br>د. حيدر حسن علي الكناني                                                                                 | 211_194    |
| 10      | ديناميكية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الإقليمية والعالمية :<br>الفرص والتحديات<br>م.د. فينوس غالب كامل                                                              | 236_212    |
| 11      | التحليل القانوني للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل تنظيم داعش في<br>العراق<br>د. لمي فاضل نايف                                                                               | 261_237    |
| 12      | موقف العراق من القضية الفلسطينية في ظل عملية طوفان الاقصى<br>واحداثها<br>م.د. مخلص ماجد احمد<br>م.م. هبه عبد السلام خطاب                                                      | 278_262    |
| 13      | تحسين المشاركة المدنية، وتعزيز الشفافية في المؤسسات الحكومية:<br>إستراتيجيات فعالة وآليات مستدامة للحكم الرشيد.<br>م. سجي فتاح زيدان ذنون العباي                              | 300_279    |
| 14      | دور القوة الناعمة في تعزيز السياسة الاقليمية العراقية<br>م.م. الحسن جلال عبد الواحد محمد                                                                                      | 316_301    |

|         |                                                                                                                                                                         |    |
|---------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| 339_317 | التغيرات المناخية والتنمية المستدامة<br>م.م ساره عبد زايري                                                                                                              | 15 |
| 362_340 | تقييم تأثير المتغيرات المناخية على الموارد المائية والزراعية في العراق<br>م.م شهد عماد حميد                                                                             | 16 |
| 376_363 | مستقبل وظائف العلوم السياسية في ظل التحول الرقمي<br>م.م. عبد الله محمد قاسم                                                                                             | 17 |
| 401_377 | مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق<br>م.م علي ضياء ربيع                                                                                                     | 18 |
| 418_402 | الأمن السيبراني العراقي: التحديات وسبل المواجهة<br>م.م علي عبد المطلب صادق                                                                                              | 19 |
| 442_419 | السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الإقليمية الراهنة دراسة في<br>توازن المصالح وتعزيز العلاقات : تركيا أنموذجاً<br>م.م.عذراء محمد جابر<br>م.م.عباس قيس عباس       | 20 |
| 460_443 | الدبلوماسية العراقية في ظل الأزمات الإقليمية والعالمية: التحديات<br>والفرص<br>م.م. زمن محمد جبار                                                                        | 21 |
| 491_461 | مستقبل الدور الاقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في<br>المنطقة<br>م.م علياء حميد خيون<br>م.م روى غني سلمان                                                  | 22 |
| 509_492 | الاستبصار الاستراتيجي واثره في ادارة المصالح الوطنية العراقية في<br>سياق المتغيرات الدولية<br>م.م.فاطمة ميثم مصطفى                                                      | 23 |
| 535_510 | الجدور التاريخية للقضية الكردية في تركيا وأثرها في العلاقات مع<br>العراق<br>م.م. مروة سلمان حسن<br>م.م. سارة عبد الكاظم جواد                                            | 24 |
| 564_536 | السياسة الخارجية العراقية وديناميات البينتين الإقليمية والدولية: دراسة<br>في التأثير والتأثر<br>م.م محمد معن محسن                                                       | 25 |
| 580_565 | الابتكار التكنولوجي ودوره في تعزيز التحول الرقمي للمؤسسات<br>الحكومية العراقية<br>م.م. نور موفق عبد الغني<br>م.م. نشوان علاء حسين                                       | 26 |
| 607_581 | التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام<br>2014<br>م.م هبه حميد شمخي                                                                         | 27 |
| 625_608 | التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة لوزارة البيئة في العراق بعد عام<br>2003<br>م.م. ولاء علي فرحان                                                                      | 28 |
| 650_626 | نحو مستقبل مستدام: دور ادارة سلاسل التجهيز الخضراء في تعزيز<br>الأداء المستدام: دراسة تحليلية في شركة مصافي الوسط في الدورة<br>م.م إخلاص جاسم رسن<br>م.م يسرى ربيع فواز | 29 |

ديناميكية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الإقليمية والعالمية : الفرص والتحديات

**The Dynamics of Iraqi Foreign Policy in the Regional and Global****Environments: Opportunities and Challenges****Dr. Venus Ghalib Kamel****م.د. فينوس غالب كامل\*****المخلص :**

شهدت السياسة الخارجية العراقية تحولات ديناميكية نظراً لتغير النظام السياسي بعد 2003، ما جعلها تتعرض لتحديات على كافة المستويات ، ومن اهم هذه التحديات سعي العراق إلى إبراز صورة تعكس ضرورة احترام مصالحه وهويته القائمة على تأكيد ذاته وضمان استقلاليتها في رسم سلوكه تجاه علاقاته الخارجية، كفكرة جاذبة من أجل تخفيف حدة التوتر مع محيط جواره القريب أو البعيد في علاقات قائمة على تحقيق المصالح المتبادلة، فضلاً عن ضرورة التكيف مع التحولات الجيوبوليتيكية على الساحة الدولية ، وذلك بالاستناد إلى مقارنة جديدة قائمة على معيار الانفتاح على دوائر متعددة تبعاً لأهمية كل دائرة ضمن أهداف السياسة الخارجية العراقية من الناحية الجيوسياسية، في ضوء الثوابت السيادية وبما يحقق أهداف العراق الاستراتيجية ، إذ يعد العراق محوراً جيوبوليتيكياً مهماً في المنطقة، ساعد ذلك في بلورة رؤية جديدة كانت بمثابة دافع قوي لكي يسجل حضوره ومواقفه من القضايا الإقليمية والدولية ، في ظل تصاعد حدة التحديات الداخلية سواء الأمنية أو الاقتصادية او السياسية ، فضلاً عن التحديات الخارجية ، لا سيما التنافس والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في المنطقة والعراق جزء منها باعتباره احد ساحات التأثير في المنطقة ، ولذلك في إطار التوجهات الجديدة للدبلوماسية العراقية تسعى إلى اتخاذ مواقف تؤمن له تجنب تأثيرات تلك المواجهة على الساحة الداخلية.

**الكلمات المفتاحية :** السياسة الخارجية ، العراق ، مكونات السياسة الخارجية العراقية ، الدبلوماسية .

**Abstract:**

Iraqi foreign policy has witnessed dynamic transformations due to the change in the political system after 2003, which exposed it to challenges at all levels. Among the most important of these challenges is Iraq's endeavor to present an image that reflects the necessity of respecting its interests and identity, based on asserting itself and ensuring its independence in shaping its behavior towards its foreign relations, as an attractive idea in order to reduce the intensity of tension with its near or distant neighbors in relations based on achieving mutual

\* كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد [venus.g@cis.uobaghdad.edu.iq](mailto:venus.g@cis.uobaghdad.edu.iq)

interests, in addition to the necessity of adapting to geopolitical transformations on the international scene, based on a new approach based on the standard of openness to multiple circles according to the importance of each circle within the objectives of Iraqi foreign policy from a geopolitical perspective, in light of sovereign constants and in a way that achieves Iraq's strategic goals, as Iraq is an important geopolitical axis in the region. This helped in crystallizing a new vision that was a strong incentive to register its presence and positions on regional and international issues, in light of the escalation of internal challenges, whether security, economic or political, in addition to external challenges, especially the competition and conflict between the United States of America and Iran in the region, and Iraq is part of it as one of the arenas of influence in the region. Therefore, within the framework of the trends The new Iraqi diplomacy seeks to adopt positions that will ensure it avoids the effects of this confrontation on the domestic scene.

**Keywords :** Foreign policy, Iraq, components of Iraqi foreign policy, diplomacy.

#### المقدمة

إن السياسة الخارجية لأي بلد لا تعكس طبيعة النظام فحسب وإنما توجهات النخب السياسية واهتمامها لمصالح البلد العليا، ومدى تمثيل تلك السياسة لمصالح المجتمع ومؤسساته، هذا من الناحية النظرية لأن السياسة الخارجية تعبر أيضاً عن توجهات النظام السياسي لتكون انعكاساً لسياساته الداخلية، حيث إن الدول التي تملك نظاماً سياسياً يمثل المجتمع تمثيلاً حقيقياً، ولديه مؤسسات مستقرة وفاعلة تكون قادرة على إنتاج سياسة خارجية للدولة تمثل فعلاً مصالحها، بحيث هذه السياسة لا تتغير بتغير الأشخاص إلا بالقدر الضروري وتسير وفق تخطيط استراتيجي يراعي المتغيرات الأنوية التي تفرضها اية تطورات سريعة. ان تغير النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 أدى إلى اختلاف آلية صنع السياسة الخارجية العراقية وتوجهاتها، مع تأكيد استقلاليتها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهذا ما تضمنه دستور عام 2005 ، اذ كان هناك حرصاً على تضمينه مواد تؤكد استقلالية صنع السياسة الخارجية العراقية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأن يسعى العراق لحل النزاعات بالوسائل السلمية<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر المادة الثالثة من الدستور العراقي لعام 2005.

أما مستقبل السياسة الخارجية العراقية فيمكن القول إن هناك ثلاثة مشاهد لها تتراوح بين استمرار الوضع الحالي، أو تراجعها أو تطوره<sup>(1)</sup>.

### أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية موضوعه، حيث تلعب السياسة الخارجية العراقية دوراً محورياً في حماية الدولة، وتعزيز نفوذها، وضمان تحقيق مصالحها في عالم متغير، كما تساعد الدولة على تجنب الحروب والصراعات عبر التفاوض والحلول السلمية، ومن خلال تسليط الضوء على أدوات السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها وضوابطها والتحديات والعقبات التي تواجهها، نتمكن من معرفة فرص العراق في تعزيز مكانته إقليمياً ودولياً.

### إشكالية البحث:

أيقنت السياسة الخارجية العراقية حاجتها الضرورية لمعالجة التراكمات والآثار الدولية التي خلفها النظام السابق، من تشوهات لازمت سلوك الدولة وخاصة فيما يتعلق بالنشاط الخارجي، والسعي على وضع صورة جديدة تختلف كلياً عن مرحلة ما قبل عام 2003، ومن هنا كان الهدف الأساس للسياسة الخارجية العراقية يتمحور حول محو الصورة السلبية عن العراق، ورسم صورة إيجابية وسياسة جديدة تعمل على انتعاج فكر جديد يهدف إلى نشر السلام وإقامة أفضل العلاقات مع الآخرين من منطلق الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الغير إقليمياً ودولياً، ومن هنا تأتي إشكالية البحث والتي يمكن التعبير عنها من خلال التساؤل، ما هي مدى نجاح السياسة الخارجية العراقية في تعزيز دور العراق إقليمياً ودولياً؟

### فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية تتمثل في أن السياسة الخارجية العراقية نجحت في تعزيز حضور العراق على المستويين الإقليمي والدولي، بالرغم من كثرة الضغوطات التي تعرض لها العراق دولياً، وحالة التنافس بين القوى السياسية داخلياً، وللعراق فرصة كبيرة لتعزيز سياسته الخارجية من خلال تطوير علاقاته الدولية، والتركيز على دوره كوسيط إقليمي لحل النزاعات، وتنمية اقتصاد متنوع لا يعتمد على النفط بشكل كبير.

(1) عبد الجبار أحمد عبدالله، العراق ومحنة الديمقراطية، الطبعة الأولى، مطبعة الطابع للنشر، بغداد، 2013، ص10.

ان مواجهة كل هذه التحديات تتطلب رؤية دبلوماسية متوازنة قادرة على تحقيق الاستقرار الداخلي وتعزيز مكانة العراق الإقليمية والعالمية.

### هيكلة البحث:

من أجل الامام في بما جاء في موضوع البحث، والإجابة على الإشكالية التي يثيرها، سنقسم هذا البحث إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول مفهوم ومكونات السياسة الخارجية العراقية، أما المطلب الثاني سنخصصه لدراسة السياسة الخارجية العراقية ما بعد عام 2003.

## المطلب الأول

### مفهوم ومكونات السياسة الخارجية

بعد التطورات العالمية وتوجه المنظور الدولي نحو المسائل الداخلية، بحيث أصبحت معالجتها تتم وفق احكام القانون الدولي وليس وفق احكام القانون الداخلي كحقوق الانسان والبيئة والنزاعات الداخلية وغير ذلك ، أصبح للبيئة الخارجية دوراً هاماً في التأثير على طبيعة صنع السياسة الخارجية ومدى تنفيذها. إن تعريف « السياسة الخارجية » يختلف من مصدر لآخر، تعريفاً مختلفاً في كل مصدر، وهذا يدل على المتغيرات العديدة التي طرأت على المفهوم في العقود الأخيرة وذلك بسبب ما شهدته السياسة العالمية من تطور وزيادة في الترابط بين الشعوب، والتوسع الكبير في حركة التجارة العالمية الذي نتج عن التوسع في وسائل النقل والاتصال وبروز دور المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية<sup>(1)</sup>. بناءً على ما سبق سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين، سنتناول في الفرع الأول: التعريف بالسياسة الخارجية، ونبين في الفرع الثاني: مكونات السياسة الخارجية العراقية.

## الفرع الأول

### التعريف بالسياسة الخارجية

يتمتع موضوع السياسة الخارجية للدول بأهمية بالغة خصوصاً في الوقت الراهن، سواء على صعيد صناع القرار، أم على صعيد صناع الرأي من أكاديميين وإعلاميين وسياسيين، ويذكر أن أهمية السياسة الخارجية ليست مجرد قضية نظرية تتعلق بسمات هذه السياسة، وإنما هي أيضاً قضية ترتبط بمدى نجاحها أو فشلها، فصانع السياسة الخارجية مطالب بصياغة سياسة تحقق التوازن بين الموارد المتاحة،

(1) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 24.

وبين المتطلبات في البيئة الخارجية ؛ لذلك، فإن وضع سياسة خارجية تتخطى الموارد المتاحة، أي عندما تلعب الدولة دوراً خارجياً يفوق إمكانياتها الحقيقية ، قد يجعلها تبوء بالفشل<sup>(1)</sup>.

وعليه فإنّ هناك مشكلتين تحولان دون التمكن من وضع تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية، هما:  
- أولاً: أن السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد؛ بل تعرف بواسطة مجموعة من المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها، وتؤثر مباشرة فيها؛ لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات<sup>(2)</sup>.

وفي هذا السياق فقد عرف " كورت " السياسة الخارجية بأنها: " هي السياسة التي تتبعها الدولة من أجل تحديد مسلكها تجاه الدول الأخرى، أي برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل إلى الحرب ".

ثانياً: اختلاف المدارس والمفكرين في تعريفهم لموضوع السياسة الخارجية، فضلاً عن أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بشكل مباشر على تعريفها لسلوكها الخارجي.  
وعندما نتأمل تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة، فإن الانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو أنه لا يوجد اتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تعريف هذه السياسة، إذ يعرف بعض الدارسين السياسة الخارجية تعريفاً شديداً العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات.

ففي الستينيات رأى "مودلسكي" أن هذه التعاريف توزعت على اتجاهين، الاتجاه الأول نظر إلى السياسة الخارجية كتخطيط، أما الاتجاه الثاني فقد فهم السياسة الخارجية كفعل عقلائي ومتماسك أي نظر إلى السياسة الخارجية كتففيذ.

أما في السبعينيات فقد صنفت تعاريف السياسة الخارجية على أنها مجموعة من المبادئ والقيم العامة أو خطط السياسة الخارجية أو أفعال تلك السياسة. في حين عرف البعض السياسة الخارجية بأنها: " الاستراتيجية التي يضعها أصحاب القرار لحكومة ما بصدد التعامل مع بقية الدول على الساحة الدولية، بهدف حماية وتوسعة المصالح القومية لتلك الدولة ".

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص 9.

(2) فليب براير، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2009، ص 7.

فضلاً عن التعريفات السابقة، أضاف " الدكتور مازن الرمضاني " تعريفاً آخر عن مفهوم السياسة الخارجية؛ إذ رأى أن السياسة الخارجية هي: " السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار <sup>(1)</sup>. ونشير إلى التعريف الذي قدمه " الدكتور محمد السيد سليم " الذي يمتاز بالشمول والدقة؛ حيث عرف السياسة الخارجية بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي" <sup>(1)</sup>.

يتبين مما تقدم أن الآراء قد تعددت، واختلفت معاني السياسة الخارجية، وهذا ما يدل على تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة الاتفاق على الأبعاد الرئيسة للسياسة الخارجية؛ لذا، فمن الصعب التعرف إلى المعنى العلمي الأكاديمي للسياسة الخارجية، ويذكر الدكتور أحمد نوري النعيمي في كتابه « السياسة الخارجية » أكثر من خمسة عشر تعريفاً للسياسة الخارجية، فمن أراد التوسع في المفهوم فليرجع إلى ، لوقت نفسه أغفلت جوانب مهمة أخرى.

ولذلك آثرنا أن نضع التعريف التالي لمفهوم « السياسة الخارجية »: السياسة الخارجية للدولة هي مجموعة الأهداف والقيم والوسائل التي تنتهجها الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى منفردة أو مجتمعة أو مع أي كيان آخر في سبيل تحقيق أهداف الدولة العليا ومصالحها الوطنية<sup>(2)</sup>. وإن التعريف الذي وضع يشمل جميع الفعاليات الرئيسة التي تقع ضمن دائرة « السياسة الخارجية » كما نعرفها اليوم، والتي من أهمها:

1\_ سياسة وجهود الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى منفردة ومن خلال علاقات ثنائية والتي كانت في السابق تشكل الدائرة الوحيدة التي ينطبق عليها مفهوم السياسة الخارجية، وذلك قبل التوسع الذي حصل في أنشطة السياسة الخارجية من خلال الهيئات المتعددة الأطراف.

2\_ سياسة الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى مجتمعة، وتشمل المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومنظماتها والمنظمات الدولية الأخرى كالمؤتمر الإسلامي والتجمعات الإقليمية كالجامعة العربية

(1) مازن اسماعيل الرمضاني ، في التخطيط السياسي الخارجي ، مجلة الحقوق ، العدد الاول ، بغداد ، 1978 ، ص 172 .

(2) سالم أحمد الفرجاني، العولمة والدول النامية من منظور استثماري، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2004، ص 88.

(2) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 29.

والاتحاد الأوروبي ومجموعة آسيان ومجلس التعاون الخليجي وغيرها، هذه الفعاليات وكما نلاحظ أخذت دورها في النمو وبشكل سريع ولذلك ازدادت أهمية هذا الجزء في السياسة الخارجية في الآونة الأخيرة<sup>(1)</sup>.  
3\_ سياسة الدولة في تعاملها مع أي كيان آخر يؤثر أو يتأثر بسياساتها الخارجية ويشمل المنظمات غير الحكومية والشركات العالمية والجماعات العاملة خارج نطاق القانون الدولي كالجماعات الإرهابية، والقرصنة وجماعات الجريمة المنظمة.

وهذه أيضاً أصبح حجم الاهتمام بها كبيراً من حيث تأثيرها على السياسة الخارجية للدول، فأصبحت الجريمة المنظمة مثل عصابات تهريب المخدرات في أمريكا الجنوبية عنصراً مؤثراً تأثيراً سلبياً على السياسة الخارجية لتلك الدول، كما وإن مثال القرصنة في المحيط الهندي وسواحل الصومال ليس عنا ببعيد، بالإضافة إلى أن التعريف الذي اخترناه يفصل مفهوم السياسة الخارجية إلى ثلاثة عناصر أساسية مترابطة فيما بينها وهي الأهداف والقيم والوسائل، والترابط بين هذه المكونات قوي بحيث لا يمكن تصور وجود واحدة منها دون الأخرى<sup>(2)</sup>.

ولكي تتضح الصورة نقول إن صلب السياسة الخارجية يبنى على اتخاذ مجموعة الأهداف التي يراد تحقيقها، ولكي نضمن ذلك فلا بد من إيجاد الوسائل الفعالة، وكما هو معروف فليست جميع الوسائل مباحة أو متاحة، ولذلك فلا بد من ضوابط تلتزم بها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية.  
وبصورة عامة فإن وضوح الأهداف من العوامل الأساسية لنجاح أية مؤسسة بغض النظر عن طبيعتها، وتزداد أهمية وضوح الأهداف في المؤسسات التي تمتاز بالتباعد الجغرافي ومنها البعثات الدبلوماسية التي تعمل في أماكن بعيدة عن المركز، وبذلك يكون وضوح الأهداف من أقوى الروابط التي تضمن تجانس العمل وغياب الفوضى التي يمكن أن تنتج عن تنوع الاجتهادات في الأهداف بين فروع المؤسسة المختلفة<sup>(3)</sup>.

(1) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، الموارث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 197.

(2) ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة - دراسة معاصرة - في استراتيجية إدارة السلطة، الطبعة الأولى، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، ص 230.

(3) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 151.

أما بالنسبة لارتباط السياسات العامة ومنها الخارجية بالأهداف العليا والمصالح الاستراتيجية فهذه وإن بدت من المسلمات اليوم إلا أنها لم تكن كذلك في جميع الأحيان، ولذلك فلا بد من وقفة تاريخية نعرج فيها على مسألة ربط السياسة الخارجية بالمصالح العليا .

كما تختلف الدول في إعلان التزامها بقيم معينة في سياستها الخارجية وتنتهج أغلبها سياسات « براغماتية » في سبيل تحقيق مصالحها من دون الالتفات إلى القيم التي قد تحول بينها وبين تحقيق مصالحها الآنية على الرغم من إعلانها الالتزام بقيم معينة، ولقد حدد الدستور العراقي قيما مهمة يلتزم بها العراق في سياسته الخارجية نذكر منها ما جاء في المادة الثامنة من الدستور وهي<sup>(1)</sup>: "يراعي العراق مبادئ حسن الجوار - يلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى - يسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية - يقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل - يحترم التزاماته الدولية - منع انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل"<sup>(2)</sup>.

وبالتالي نستنتج أن إدراك هذه القيم واستيعابها من صناع القرار بالنسبة للسياسة الخارجية العراقية ومنفذيها من كبار المسؤولين والدبلوماسيين العاملين في الداخل والخارج أمر في غاية الأهمية، ذلك بسبب الالتزام بهذه المبادئ أمام الشعب العراقي والعالم ، لأن الالتزام بها يمثل مصلحة وطنية راجحة فوق أي مصلحة آنية أخرى قد تبرر اتخاذ سياسة تتخلى عن المبادئ والتوجهات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية .

## الفرع الثاني

### مكونات السياسة الخارجية العراقية

تعد السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة والتي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وتهدف السياسة الخارجية لبلد ما إلى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الأخرى، من أجل تحقيق أمنها وضمان الحدود والحاجات الأساسية للدولة<sup>(3)</sup>.

وتتعدد الأساليب والوسائل للوصول إلى الأهداف بحسب إمكانات الدولة وقدرتها على التأثير، فقد تعمل بعض الدول في إطار سلمي لتحقيق تلك الأهداف بينما تغري القوة دولة أخرى على الحرب والعدوان،

(1) فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2004، العارف للطبوعات، العراق، 2013، ص 213.

(2) ينظر المادتين 9 و 10 من الدستور العراقي لعام 2005.

(3) علي عباس مراد، الأمن والسياسة الخارجية، مجلة قضايا سياسية، العدد 13، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008، ص 74.

وتقتضي صياغة السياسة الخارجية لأية دولة القيام بحسابات معقدة للوصول الى الأهداف المطلوبة لأن العمل السياسي الخارجي ينبغي ان يأخذ بالحسبان أنه يتعامل مع دول أخرى لها خططها وأهدافها، وأن لا أحد يعيش في عزلة ولو كان الأمر كذلك ما كانت هناك حاجة لسياسة خارجية أو نشاط دبلوماسي<sup>(1)</sup>.

وقد واجهت سياسة العراق الخارجية مشكلات رافقتها طوال مسيرتها منذ تأسيس الدولة العراقية في العقد الثاني من القرن العشرين وحتى الوقت الراهن، بينما كانت هناك مشكلات مرحلية ارتبطت بظروف داخلية معينة أو بيئة دولية متغيرة، وكان المظهر العام للسياسة الخارجية العراقية هو انعدام التوازن بسبب الانقلابات والتبدلات والحروب الكثيرة، وتعرض العراق للاحتلال البريطاني في مطلع القرن الماضي والاحتلال الاميركي مع مطلع القرن الاخير، اذ أدى التدخل البريطاني إبان العهد الملكي إلى عدم وجود سياسة خارجية عراقية واضحة أو معبرة عن مواقف سيادية مستقلة، لذلك كان التعامل مع دول العالم يمر في كثير من الاحيان عبر المندوب السامي البريطاني ومن ثم عبر السفير البريطاني بعد انتهاء الانتداب ودخول العراق الى عصبة الأمم في عام 1932.

وبعد اعلان النظام الجمهوري في العراق في عام 1958 والتحرر من السيطرة البريطانية، ومن ثم الخروج من حلف بغداد والغاء الاتفاقيات المبرمة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، جاء إعلان الحياد بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي اللذين كانا يقودان السياسة العالمية إبان الحرب الباردة، والانضمام الى حركة عدم الانحياز، ليضع العراق أمام استحقاقات جديدة في السياسة الخارجية التي عانت من صعوبات جمة بفعل تلك التغييرات.

وقد كانت حصة العلاقات الخارجية العراقية مع الدول العربية تتذبذب بين السلب والايجاب، وبسياقات عكست حالة التخبط السياسي وعدم وضوح في التوجهات السياسية، فعلى سبيل المثال أعلن عبد الكريم قاسم عن نيته ضم الكويت مما أثار ردود فعل عربية قادت فيها جمهورية مصر تيار المعارضة، ثم انضواء عبد السلام عارف مدة رئاسته للعراق تحت مظلة مصر في عهد جمال عبد الناصر في اطار مشروع الوحدة الثلاثية، والدعم الواضح للقضية الفلسطينية في عهد عبد الرحمن عارف<sup>(2)</sup>.

(1) قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص 478.

(2) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، العدد 44، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2010، ص 45.

ولم تكن المرحلة اللاحقة لعام 1968 أفضل حالاً حيث عانت السياسة الخارجية العراقية من الكثير من القيود خاصة وإن هذه المرحلة شهدت أحداثاً استثنائية تمثلت بحرب الثماني سنوات مع إيران ومشكلة دخول القوات العراقية للكويت، وما رافقها وأعقبها من حصار قاس شمل جميع النشاطات الخارجية، وكذلك الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1991 على العراق تحت ذريعة حماية الشرعية الدولية، وما نجم عنها من دمار شمل جميع نواحي الحياة.

وكانت هذه المرحلة من تاريخ العراق الأكثر تقييداً لسياسته الخارجية وساهمت دول الجوار والدول العربية والكثير من دول العالم في عملية التقييد هذه تحت ذريعة الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، ومما زاد من سوء الأوضاع، أن العالم كله عانى في هذه المرحلة من تداعيات سياسية وعسكرية بعد انهيار المعسكر السوفيتي، وخروجه من معادلة التوازن الدولي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية في قمة الهرم الدولي مما طبع العقد الأخير من القرن العشرين بالكثير من الفوضى<sup>(1)</sup>

في تلك المرحلة أخذ العراق يعتمد الى تصريف سياساته الخارجية بهامش مبدئي أقل، بسبب التحجيم الذي لحق بإمكاناته، خاصة العسكرية منها، وجعل قدرته على تنفيذ خطابه السياسي الايديولوجي وطموحاته في أدنى مستوياتها، وقد استمرت هذه المرحلة زمناً طويلاً تغذيها تفاعلات البيئة الاقليمية وتضييق الخناق المستمر على العراق حتى انتهت بنهاية النظام والدولة كلها بدخول قوات الاحتلال الامريكي وإعادة صياغة المعادلة السياسية في العراق بكافة تفاصيلها سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً. وبعد ان تغيرت المعادلة السياسية في العراق إثر دخول القوات الأمريكية الى العراق دخلت السياسة الخارجية العراقية مرحلة جديدة بفعل التحول السياسي الكبير وفقدان العراق لسيادته الوطنية، اذ شهد العراق الكثير من المتغيرات الداخلية والتحولات الجذرية، وكذلك البيئة الاقليمية والدولية شهدت هي الأخرى تحولات كبيرة وكان التعامل مع ما يجري في العراق يمثل أحد الثوابت في سياسات تلك الدول التي وجدت نفسها في بعض الأحيان تتصرف وفق ردود أفعال قد لا تكون محسوبة أو ضمن بيئة ضاغطة بشكل كبير<sup>(2)</sup>.

(1) علي وجية محجوب، سياسة العراق الخارجية بعد العام 1990 وآفاق المستقبل، مجلة الدراسات الدولية، العدد 51، بغداد، 2003، ص 56.

(2) جاسم يونس الحريري، التنافس الخليجي الايراني في العراق بعد الانسحاب الامريكي، مجلة العلوم السياسية، العدد 45، بغداد، 2018، ص 230.

وبالتالي نستنتج أن الهيمنة الأمريكية تركت تأثيراً سلبياً على النظام الدولي إزاء أي دور فاعل مستقل عن هذه الهيمنة، بينما هدف المحافظة على كيان الدولة وصيانة أمنها وسلامتها، يستلزم حشد القدرات الداخلية، وكسب التضامن العربي والإقليمي والدولي.

## المطلب الثاني

### السياسة الخارجية العراقية ما بعد 2003

مرّ العراق بظروف مريّة وقاسية بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 فعملية تغيير النظام السياسي في العراق من نظام شمولي الى نظام فيدرالي نيابي، استدعى معه التغيير في المبادئ والاهداف لسياسة العراق الخارجية، تبعاً للتحديات التي تعرض لها العراق في البعدين الاقليمي والدولي. وانطلاقاً من هنا سوف نتناول في الفرع الأول مبادئ السياسة الخارجية العراقية ما بعد 2003 ، وفي الفرع الثاني وسائل تنفيذ السياسة الخارجية العراقية ما بعد 2003.

## الفرع الأول

### مبادئ السياسة الخارجية العراقية ما بعد 2003

إن مبادئ السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 جاءت لتعبر عن شكل التغيير السياسي في العراق ونوعه، وآفاق وتطلعات السياسة الخارجية الجديدة للدولة العراقية، والحفاظ عن مصالحه الخارجية، اذ حاول العراق تغيير صورته في المجتمع الدولي من دولة تخلق المشكلات إلى دولة واجدة للحلول المناسبة ومحبة للسلام وتدعو إلى التعامل الدولي على أساس النقيذ التام بالمبادئ العامة للأمم المتحدة التي تنظم العلاقات بين الدول، حيث أصبحت مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام خصوصية الدول من المبادئ الأساسية لسياسة العراق الخارجية إذ أضحت هذه الثوابت هي المسار الذي تنطلق منه السياسة الخارجية في محيطها الإقليمي والدولي.

لاشك أن النظام السياسي لأية دولة هو من يضع مبادئ السياسة الخارجية ، سواء أكانت في الدستور الرسمي للدولة، أم في البرامج الحكومية، أم تلك التي تعلن عنها الجهات الرسمية ذات الصلة بالشأن الخارجي، والتي توضع موضع التطبيق بعد تبنيها من قبل النظام السياسي حيث تتحول تلقائياً إلى أهداف تسعى الدولة لتحقيقها في البيئة الخارجية<sup>(1)</sup>.

(1) خضري إبراهيم سلمان، السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، أطروحة أعدت لنيل درجة

دكتوراه في القانون العام، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2015، ص76.

من هنا كانت السياسة الخارجية العراقية بحاجة ضرورية إلى محو الصورة السلبية عن العراق كونه موقع تهديد للسلم والأمن الدوليين، ورسم سياسة وصورة إيجابية تعمل عن طريقها السياسة الخارجية بانتهاج فكر جديد يهدف إلى نشر السلام وإقامة أفضل العلاقات مع الآخرين من منطلق الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الغير.

وقد ارتبطت قرارات السياسة الخارجية العراقية بعد 2003 بمدى قدرتها على تحقيق أهداف البلد العليا، من خلال تقديم برنامج مكثف لتتبع وتطوير العلاقات مع الجميع، وانتهاج سياسة جديدة، وهذا ما يحتاج الى دبلوماسية نشطة لتوفير الدعم الدولي والإقليمي من أجل مساعدة العراق في إعادة إعمار المدن المحررة من تنظيم داعش الإرهابي وإعادة تأهيلها اقتصادياً وعمرانياً وبناء البنى التحتية، فضلاً عن جلب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى العراق<sup>(1)</sup>.

اذ عمل العراق جهده على إقناع الجميع وخاصة دول الجوار بجدوى قيام عراق ديمقراطي قوي، واستمالة من له شأن في مجال المساعدة لمواجهة التحديات التي يواجهها العراق، والتي من بينها: الإرهاب، والفساد، والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وإنهاء ملف الديون الخارجية، والحصول على الاستثمارات الأجنبية الخارجية والمساعدات اللازمة لإعادة إعمار العراق، وزيادة تمثيل العراق في المؤسسات والمحافل الدولية وغير ذلك.

لذلك قام النظام السياسي الجديد في العراق بعد عام 2003 على وضع مجموعة من المبادئ الأساسية في الدستور العراقي الدائم لعام 2005، ودعمها بمجموعة مبادئ أخرى من قبل السلطة التنفيذية وبمشاركة وزارة الخارجية والسلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان العراقي، لينطلق إلى تبنيها كأهداف يسعى إلى تحقيقها في السياسة الخارجية العراقية.

وعليه سنقوم باستعراض أهم المبادئ الرئيسة للسياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 الواردة في الدستور العراقي، أو في اعمال السلطة التنفيذية أم الصادرة عن السلطة التشريعية. ومن الواضح ان الدستور هو القانون الأعلى لأي دولة، ففي حالة وجود تناقض أو تعارض أو اختلاف بينه وبين القوانين، فإنه يسمو عليها، وخاصة في السياسة الخارجية التي تعتبر الدستور مرجعها الأول في الدولة، وقد تلجأ الدول في سياستها الخارجية إلى وضع الخطوط العامة لمبادئها الأساسية في دستورها ، وفي العراق فأن الدستور العراقي لسنة 2005 وضع المبادئ الأساسية الجديدة لسياسة العراق

(1) خضري إبراهيم سلمان، السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، المرجع السابق، ص 77.

الخارجية وجاءت أغلب هذه المبادئ في نص المادة (8) من الدستور العراقي، والتي نصت على أن: يراعي العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية<sup>(1)</sup>، ومن أهم تلك المبادئ:

**أولاً: مبدأ الالتزام بالامتداد العربي والإسلامي:** وهذا ما نص عليه الدستور العراقي في المادة (3) منه على أن: العراق متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية، وملتزم بميثاقها، وهو جزء من العالم الاسلامي، والعراق بلد متعدد الاديان والاعراق، اذ اكدت هذه المادة انتماء العراق لجامعة الدول العربية واعتباره جزء من العالم الاسلامي<sup>(2)</sup>.

**ثانياً: مبدأ حسن الجوار ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحل المشكلات بالطرق السلمية:** نصت المادة (8) من الدستور العراقي لسنة 2005 على أنه: يراعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية.

ان هذه المادة تتضمن الكثير من المبادئ القانونية والسياسية الدولية، فمبدأ حسن الجوار هو من المبادئ السياسية والأخلاقية التي يجب أن تتعامل بها جميع الدول في ما بينها، حيث يدل هذا المبدأ على أن النظام السياسي الجديد في العراق بعد عام 2003 يقيم علاقاته مع دول الجوار على أساس رفض وإدانة أي تهديد أو عدوان أو اتباع أسلوب الفرض والإكراه، وهذا يتطلب من العراق حل جميع المشاكل، بما فيه مشاكل المياه والديون العالقة مع دول الجوار بالطرق السلمية وبما يحفظ الحقوق للجميع<sup>(3)</sup>.

**ثالثاً: تعزيز التعاون المشترك ومحاربة الإرهاب الدولي:** من حيث المبدأ إن كل دولة تحاول تحقيق مصالحها على الصعيد الخارجي حتى وإن ألحقت الضرر بالدول الأخرى المجاورة، ولكن عملياً فقد تصطدم المصالح الخاصة للدول فيما بينها، مما يتطلب إيجاد موازنة للمصالح المشتركة بين الدول وبما يحقق النفع للجميع، وتقليل الأضرار بشكل كبير .

(1) ينظر المادة 8 من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

(2) ينظر المادة 1 من الدستور العراقي الدائم 2005.

(3) ينظر المادة 8 من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

وفي العراق اخذ هذا المبدأ أهمية كبيرة بناءً عن تصور يقوم على أن مبدأ التعاون الثنائي أو المتعدد لتعزيز علاقات العراق الخارجية يحقق مصالحه على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغير ذلك من المصالح، لذلك قد أبرم العراق مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الضرورية ترصيناً للإخاء والتعاون وحسن الجوار مع بعض الدول المجاورة للعراق بعد عام 2003، مثل: الكويت، وإيران. وقد اتسمت مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بعدد من الخصائص منها: تصدي مجلس الأمن الدولي مباشرة بسلطات الفصل السابع من خلال لجنة مناهضة الإرهاب لمساندة الحملة العسكرية، وكذلك شمول القرارات لكل المنافذ التي تحاصر الظاهرة الإرهابية وارتفاع القرارات إلى مستوى الإلزام القانوني والعملي، وهذا يمكن العراق من توظيفها في دعم سياساته وإجراءاته في حربه ضد الإرهاب.

لذا تضمنت المادة (7) الفقرة ثانياً على أن: تلتزم الدولة بمحاربة الارهاب، وتعمل على حماية أراضيها من أن تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه، كما نصت المادة (132) في الفقرة ثانياً على أن: تكفل الدولة تعويض الشهداء والمصابين نتيجة الأعمال الإرهابية.

رابعاً: مبدأ التعامل بالمثل والتعاون والاحترام المتبادل: تناولت المادة (8) من الدستور العراقي مبدأ التعاون والاحترام المتبادل كآلية لتعامل العراق مع الدول الأخرى، كما أكد البرنامج الحكومي المطروح عام 2006 على بناء علاقة صداقة واحترام متبادل وتعاون مع دول الجوار والعالم بما يحقق المصالح المشتركة بين العراق وتلك الدول<sup>(1)</sup>.

وبالمقابل يتعامل العراق بالمثل في احترام كل دول العالم لسيادته واستقلاله وشعبه وحدوده وخياراته، وإن أي خلل في هذا التعامل يجري حله اعتماداً على الحوار والتفاوض، وفي ضوء المبادئ والمواثيق الدولية وبشكل حضاري وإنساني<sup>(2)</sup>.

خامساً: مبدأ الالتزام بحقوق الإنسان واللجوء السياسي: من المعروف ان الفرد في القانون الدولي يعد شخصاً من أشخاص القانون الدولي العام ، لذا فقد مُنحت ضمانات حقوق الإنسان أهمية بالغة على المستويين الوطني والدولي عبر اندماج الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في النظم القانونية للدول، حيث أخذت دساتير الدول تنص على حقوق الإنسان الأساسية واحترام القوانين الداخلية للاتفاقيات الدولية

(1) جاسم يونس الحريري، التنافس الخليجي الايراني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، المرجع السابق، ص 231.

(2) خضر عباس عطوان، رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية- العربية، من بحوث كتاب (احتلال العراق الاهداف -النتائج-المستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004، ص4.

المعنية بحقوق الإنسان وعدم مخالفة النظام القضائي الداخلي المعمول به في اية دولة لأحكام تلك الاتفاقيات، ويعني ذلك إدراج النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان وحياته الأساسية وضماناتها في دساتيرها .

ومن أهم المواثيق الدولية في هذا المجال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 ، وميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وميثاق الحقوق المدنية والسياسية سنة 1966 ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جريمة الفصل العنصري<sup>(1)</sup> 1973.

اما في الدستور العراقي 2005 فأن مبدأ الالتزام بحقوق الانسان يعد من أهم المبادئ التي نص عليها الدستور، لما لها من صلة واضحة مع المواثيق الدولية لاسيما مبادئ الامم المتحدة، حيث اضاف المشرع العراقي مبدأ حق اللجوء السياسي، الذي يعد من أهم الحقوق التي تناولها الدستور العراقي تماشياً مع ما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية<sup>(2)</sup>.

أما بالنسبة لموقف العراق من أسلحة الدمار الشامل فقد فرض مجلس الأمن الدولي بموجب القرار رقم (687) الصادر في نيسان 1991 على العراق، تدمير جميع أسلحة الدمار الشامل الذرية والبيولوجية والكيميائية ، ومنع إنتاجها، وعدم جواز إنتاج الصواريخ التي يزيد مداها عن ( 150 كم ) وتدميرها ، وقد شكلت لجنة خاصة تابعة لمجلس الأمن لتنفيذ ذلك، وعليه وضع الدستور العراقي لسنة 2005 معالجة لقضية الاتهامات التي لحقت بالعراق حول امتلاكه أسلحة الدمار الشامل في المرحلة السابقة، والتي على إثرها قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بإيجاد ذريعة لاحتلال العراق عام 2003، اذ نص الدستور في المادة (9) على التزام العراق بالمعاهدات والاتفاقيات المعنية بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل استخداماً وإنتاجاً، وأن تحترم الحكومة العراقية وتنفيذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ويمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة للاتصال<sup>(3)</sup>.

(1) جاسم يونس الحريري، قراءة في مستقبل العراق السياسي وانعكاساته على الامن الاقليمي والدولي، بحث منشور في سلسلة

دراسات استراتيجية، العدد (72)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2005، ص 67.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص 113.

(3) ينظر المادة 9 الدستور العراقي 2005.

## الفرع الثاني

### وسائل تنفيذ السياسة الخارجية العراقية ما بعد 2003

إن رغبة الدول دائماً ما تقترب بتحقيق الأهداف التي تبتغيها، وهذا ما يتعلق بالقدرات التي تمتلكها، لذلك تعمل الدول على اتباع سياسة خارجية فعالة في محيطها الدولي عبر وسائل عديدة ، مثل: الوسائل الدبلوماسية و الاقتصادية و العسكرية، وقد تعتمد الدولة إحدى تلك الوسائل منفردة أو أنها تلجأ لاستخدامها جميعاً، وتعد وسائل تنفيذ السياسة الخارجية على قدر كبير من الأهمية، وذلك كونها عامل مهم ومحدد للسياسة الخارجية<sup>(1)</sup>.

كما تهدف السياسة الخارجية إلى إدامة التواصل مع دول العالم الخارجي باستخدام أنماط سلوكية تمكن الدولة من تحقيق الأهداف المتوخاة ، وقد تعدد الأساليب والوسائل التي تستخدمها الدولة للوصول إلى الأهداف بحسب إمكانيات كل دولة وفعاليتها في التأثير، حيث تلجأ بعض الدول إلى استخدام الإطار السلمي ، بينما تلجأ دول أخرى إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافها، فضلاً عن أن استخدام أي وسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية لا يتم وفقاً لرغبات صانعي القرار فحسب، بل ينظر أيضاً للإمكانيات المادية لدولهم ، ولنوعية علاقاتها السياسية مع غيرها ، كونها تؤثر تأثيراً مهماً في تحديد وسيلة تنفيذها<sup>(2)</sup>.

ويمكن دراسة السياسة الخارجية العراقية من منطلق البحث في الوسائل عن سبل تحقيق الأهداف الخارجية، إذ إن تنفيذ السياسة الخارجية يكون عن طريق تحويل القرارات إلى أفعال، وذلك لا يتحقق إلا عبر السلوك الخارجي باستخدام وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، والعمل على توظيف مجموعة شروط منسجمة تكون فيها الموارد والإمكانيات متوافرة بما يتناسب مع حقيقة الأهداف السياسية المطلوب تنفيذها خارجياً، كما ينبغي للسياسة الخارجية العراقية أن تأخذ بنظر الاعتبار أنها تتعامل مع بيئة خارجية فيها دول لها خططها وأهدافها ووسائلها المتعددة والمتنوعة، ولا تتوان عن استخدام وسائل أخرى حيال العراق.

(1) أحمد غالب، " تحديات التحول الديمقراطي في عراق اليوم "، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (1)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، بغداد، آذار 2008، ص 34.

(2) أحمد غالب، " تحديات التحول الديمقراطي في عراق اليوم، المرجع السابق، ص 35.

وتعد الدبلوماسية من أهم وسائل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدول، وإن استخدام الدول للدبلوماسية لا يعود إلى تطور وسائل الاتصال فحسب، بل إلى تنامي الرأي العام العالمي والدور الذي يقوم به الإعلام، فضلاً عن زيادة وتنامي المواضيع المشتركة بين دول العالم<sup>(1)</sup>.

وتعرف الدبلوماسية بأنها: " عملية إدارة وتنظيم العلاقات الدولية عن طريق المفاوضة، وهي طريقة تسوية وتنظيم العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين، وتعد الدبلوماسية أداة تنفيذ السياسة الخارجية فضلاً عن أنها الوسيلة الأولى التي تستخدم لتنفيذ أهداف السياسات الخارجية، وبشكل خاص في اوقات السلم، والمعروف أن الدبلوماسية هي فن إدارة العلاقات الخارجية بين الدول وتنظيمها، وقد شاع استخدامها منذ العصور القديمة، إلا أن الدبلوماسية لم تعد تقتصر على العلاقات الثنائية بين الدول، بل امتدت لتشمل المنظمات الدولية والإقليمية، وغيرها من المؤسسات والوحدات السياسية الأخرى في المجتمع الدولي، لذلك أصبحت الدول توظف الدبلوماسية بشكل رسمي في إدارة سياستها الخارجية وتنفيذها<sup>(2)</sup>.

أما ما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية فيعود إلى تنوع أنماطها وتعدد أشكالها، إذ إنها لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية، وإنما توسعت وأخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة، فقد تأخذ الدبلوماسية شكل " دبلوماسية القمة " ، ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة، وقد شاع هذا النمط في السنوات الأخيرة، حيث يعكس هذا النوع من النشاط الدبلوماسي مدى التطور في أهمية العلاقات في ما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم بالبعد الدولي.

لقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات مهمة بين الدول، إذ إنّ لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات مهمة، في حين أن معظم الاتفاقيات الدولية المهمة التي تم التوصل إليها بعد الحرب العالمية الثانية، وكان لها أثر في مجرى العلاقات الدولية، كانت وليدة لقاءات القمة بين الدول<sup>(3)</sup>.

بينما يوجد هناك شكل آخر للدبلوماسية وهي دبلوماسية الازمات، ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة، فإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة مهمة في

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الطبعة الثالثة، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 2002، ص 131.

(2) أحمد غالب، تحديات التحول الديمقراطي في عراق اليوم، المرجع السابق، ص 36.

(3) وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة، الطبعة الأولى، الاكاديميون للنشر، الاردن، 2013، ص 101.

العلاقات الدبلوماسية المعاصرة، ذلك أن المجتمع المعاصر معرضاً باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات السياسية والاقتصادية بين الدول، ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد لتلك الأزمات، لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب، وكمخرج للتوتر بين الدول، وقد جرت العادة أن يُمنح المبعوث الدبلوماسي صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع، وأن يراعى في اختياره خبرته وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعنية.

وفي جانب آخر، فرضت الطبيعة الفوضوية وصراع القوى في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية، في حين أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية والدول القوية في المجتمع الدولي، وقد حظيت التحالفات العسكرية والتكتلات السياسية باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي يفوق الاهتمامات الأخرى لما لها من أهمية في تحقيق أمن الدولة ونفوذها.

وتتطلب عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول، اضطلاع عدد من الأشخاص بمهام محددة، لذا جرت العادة بين الدول أن توفد كل منها مجموعة من الأشخاص للقيام بتلك المهام، وعادةً يرأس المجموعة الموفدة شخص مسؤول يعد الممثل الأساس لدولته لدى الدولة الموفدة لديها، ويقوم بإدارة المجموعة وتوزيع العمل بين أعضائها، وتشكل المجموعة بما فيها الرئيس ما يسمى أو يعرف " بالبعثة الدبلوماسية"، وليس هناك حجم محدد من الأفراد للبعثة الدبلوماسية، وإنما يعتمد عدد أفراد البعثة على أهمية البعثة والغرض منها<sup>(1)</sup>.

وتقوم البعثة بمهمة رئيسية، ألا وهي التفاوض مع حكومة الدولة الموفدة إليها، وتتطرق المفاوضات إلى كل ما يهم الدولة الموفدة، ويتم التفاوض عادة بين رئيس البعثة ووزير خارجية الدولة الموفدة إليها، لذا تعمل البعثة الدبلوماسية كقناة للاتصال الدائم بين الدولة الموفدة للبعثة والدولة الوافدة إليها، كما تقوم البعثة الدبلوماسية بمتابعة كافة ما يحدث في الدولة الموفدة إليها وإبلاغ حكومتها أول بأول بكل ما يهمها من الأحداث والتطورات، وقد يستعين رئيس البعثة -عادة- بفريق من الملحقين السياسيين والتجاربيين والعسكريين وعدد من الخبراء المختصين، وذلك لمعرفة الأحداث في الدولة المعتمد لديها وتفسيرها. كما أن البعثة الدبلوماسية تتابع كذلك تنفيذ الدولة الموفدة إليها لالتزاماتها تجاه الدولة حيث يتدخل وزير خارجية الدولة الموفدة إليها عند حدوث أي إخلال بتلك الالتزامات.

(1) عبد الجبار أحمد عبد الله، العراق بين سياسة الانتخاب وانتخاب السياسة، مجلة العلوم السياسية، العدد 33، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2006، ص 57.

وما يلزم الإشارة إليه في هذا المجال هو أنه ليس لرئيس البعثة الدبلوماسية أو لأي من أعضاء البعثة حق التدخل مباشرة لدى السلطات المحلية، وإنما يتم التدخل عن طريق وزارة الخارجية، كما تعمل البعثة الدبلوماسية كذلك على تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدولة الموفدة منها والدولة الموفدة إليها<sup>(1)</sup>.

كما يمكن ممارسة الدبلوماسية بوجه عام عبر المهام الآتية :

**1- المفاوضات :** تتجلى المفاوضات في المباحثات ، والمداولات ، والمناقشات ، والمساومات الشفهية أو الكتابية التي تجري بين ممثلي دولتين أو أكثر ، ذات مصالح متقاربة أو متعارضة ، يقدم فيها كل طرف حججه ويحاول أن يدحض حجج خصمه بغية الوصول إلى اتفاق بحل قضية تهمهما . وقد تسبق المفاوضات -عادة- مشاورات ومباحثات تمهيدية يقوم بها الممثلون الدبلوماسيون ، فإذا تم الاتفاق أو تقارب وجهات النظر حول الأسس العامة، تُعين كل دولة مندوبيها المفاوضين، وتحدد موعد الاجتماعات ومكانها، ويكمن فن هذه الوظيفة في تحقيق وتأمين أكبر قدر من المصالح والنجاح ، وأقل قدر ممكن من التنازلات والخسائر .

**أولاً: التفاوض الرسمي والتفاوض غير الرسمي:** قد يكون التفاوض رسمياً، أي أن المبعوث الدبلوماسي يقوم بالتفاوض عن طريق تكليف أو تفويض رسمي معلن من طرف الدولة التي يعمل في جهازها الدبلوماسي وقد يكون ذاتياً غير ملزم من الناحية الرسمية ، كأن يقوم المبعوث الدبلوماسي بإجراء مفاوضات حول موضوع ما من دون تكليف رسمي معين من طرف الدولة المعتمدة.

**ثانياً: المفاوضات السرية والعلنية:** يمكن أن تكون المفاوضات سرية، فعندما تجري تلك المفاوضات أو المحادثات سرا تبقى نتائجها سرية أيضاً ومحفوظة بين الأطراف المعنية. أما عندما تكون المفاوضات علنية، خصوصاً في موضوعها ونتائجها، وإن كانت من حيث الشكل تجري عادة بصورة سرية.

**ثالثاً: المفاوضات المباشرة وغير المباشرة:** قد تكون المفاوضات مباشرة، عندما يتم الاتصال بين رئيس البعثة ورئيس الدولة المعتمد لديها، أو عليا يتفاوض رؤساء الدول مباشرة مع بعضهم البعض. وقد تكون غير مباشرة، أي عندما تتم بين رئيس البعثة ووزير الخارجية، أو عندما يكون التفاوض بين البعثات الدبلوماسية.

(1) وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة، المرجع السابق، ص 103.

**2- المساعي الحميدة والوساطة.** يشترك هذان الإجراءان في كونهما يمثلان جهوداً يبذلها طرف ثالث لمساعدة طرفي النزاع على تسويته، ويمكن أن يكون الطرف الثالث فرداً واحداً كالأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، أو الأمين العام لمنظمة دولية إقليمية كجامعة الدول العربية، أو شخصية بارزة، كرئيس سابق لدولة ثالثة مثلاً، كما يمكن أن يكون دولة أو أكثر أو منظمة دولية. وكذلك يمكن أن تتم المساعي الحميدة والوساطة باقتراح من الطرف الثالث نفسه ، أو أن تتم تلك المساعي والوساطة بناء على طلب من أحد طرفي النزاع أو كلاهما<sup>(1)</sup>.

**3- لجان تحكيم دولية:** إن إنشاء هذه الطريقة كان في مؤتمري " لاهاي للسلام " لعامي (1899، 1907)، حيث حققت اتفاقية عام 1899 بناءً على مبادرة روسية لاستخدام لجان التحكيم لحل المنازعات الدولية، كما أكدت المادة التاسعة من الاتفاقية الأولى من اتفاقيات عام 1907 رغبة الدول المتعاقدة لحل منازعاتها التي تنطوي على خلاف عجزت الدبلوماسية عن حله، يتعلق بالوقائع ولا يمس شرف الدولة، وذلك بواسطة لجنة تحقيق دولية.

**4- التحكيم:** إن وظيفة هيئة التحكيم هي دراسة موضوع الخلاف أو النزاع، وذلك بإعطاء تقريرها المحايد في ضوء الحقائق مع احترامها للقانون، ويتم الذهاب إلى هيئة تحكيمية عن طريق اتفاق بين الأطراف المتنازعة، حيث توضع فيه شروط التحكيم، ويحدد موضوع الخلاف، وطريقة اختيار الهيئة التحكيمية ومكان اجتماعها.

**5- التسوية القضائية:** إن التسوية القضائية تعني اللجوء إلى محكمة العدل الدولية على سبيل المثال لا الحصر، فقد أكد ميثاق الأمم المتحدة أن محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسة لمنظمة الأمم المتحدة ، تقوم بعملها على وفق نظامها الأساسي الذي هو جزء لا يتجزأ من الميثاق ، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على اعتبار أن أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم، أعضاءً في محكمة العدل الدولية ، وأن يخضعوا لحكم المحكمة في أي قضية يكون أحد أعضائها طرفاً فيها ، وللدول أن تعهد بإحالة ما ينشأ بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقيات قائمة من قبل، أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل<sup>(2)</sup>.

(1) علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2015، ص 73.

(2) جاسم الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي بعد 2003، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 53.

وفي حال عدنا الى وسائل تنفيذ السياسة الخارجية العراقية بعد 2003 ، نرى انه مع انعكاسات البيئة الداخلية والخارجية ومعطياتها وتأثيرها الواقع على صنع السياسات الخارجية وتوجهها ونمطها، نجد أن العراق عانى فعلياً ما بعد الاحتلال من تحديات نبعت من الإشكاليات المذكورة، حيث تأثرت عملية صنع القرار الخارجي بتلك المتغيرات.

إن الواقع المعقد لمرحلة ما بعد الاحتلال وبدايات رسم ملامح دولة جديدة، تضاربت فيه مصالح القوى السياسية والفواعل الداخلية، ألقى بظلاله على تشكيل سياسة العراق الخارجية التي ظهرت بمظهر مختل غير متوازن ولا مدروس خلا من مصالح القوى الداخلية الخاضعة لنفوذ القوى الخارجية الإقليمية والدولية، لكن المشهد الذي ذكرناه، قاد بشكل مقصود أو غير مقصود، لتخلص السياسة الخارجية العراقية من صبغة المركزية التي سيطرت عليها - كما أشرنا - مع إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي باتت تواجه تحديات كثيرة داخليا إقليمياً وفي المستوى الدولي<sup>(1)</sup>.

ان السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2002 افتقدت في البداية إلى عامل التأثير على الدائرة الخارجية نتيجة ضعف قدرة الدولة العراقية، فالقوى الخارجية المؤثرة على الوضع الداخلي في العراق تمتلك مكونات قوة وقدرة يمكنها أن تمارس سياستها بفاعلية أكثر من العراق، وأصبح ولفترة ليست بالقصيرة عاجزاً عن إنتاج سياسة خارجية مستقلة، واستمر هذا الحال حتى اتفاقية الانسحاب الأمريكي من العراق، اذ بدأ العراق بعدها بأخذ دوره في المجتمع الدولي والتفاعلات الدولية والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات والتجمعات على المستوى الدولي وبدأ بأخذ المبادرة في كثير من الفعاليات والمحافل الدولية وتنفيذ وسائل السياسة الخارجية التي ذكرناها انفاً ، ماجعل العراق يبدأ بشغل مكانة دولية مرموقة بين الدول ينقصه الشئ القليل من الاستقلالية في صنع القرار ، اذ يجب أن لا ننسى إن المتغير الأمريكي له الأثر الكبير في عملية صناعة القرار الخارجي العراقي حتى اللحظة .

<sup>(1)</sup> حسن علاوي خليفة ، تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2022، ص190.

### الخاتمة

تُعَدُّ السياسة الخارجية للعراق نتيجةً لتعقيدات داخلية وإقليمية ودولية، حيث يسعى العراق إلى تحقيق توازن بين مصالحه الوطنية والتحديات المحيطة به بعد عقود من الصراعات والحروب، اذ يسعى العراق اليوم إلى تبني سياسة خارجية تعزز استقراره وتدعم دوره النشط في المنطقة والعالم. لذلك انتهجت السياسة الخارجية العراقية طريقاً ونهجاً مفتوحاً لأجل إقامة العلاقات على أساس تحقيق أهداف العراق أولاً، وبالرغم من كل الأزمات والظروف السيئة التي تعيشها منطقتنا، ودخول الدول في تشعبات ومحاور تتبع هذا الطرف أو ذاك، فكلما كانت السياسة الخارجية صحيحة وناجحة وموفقة في التعبير عن مبادئها وأهدافها ووحدة قرارها ومصادقيتها، كانت علاقاتها الخارجية مقترنة بالنجاح والاستقرار، كما تقوم السياسة الخارجية على أساس المرتكز الوطني الثابت، والمتغير الإقليمي، فدائرة المصالح المشتركة تبقى هي الأوسع والأشمل في إقامة العلاقات وهي الأكثر نجاحاً، في حين تقوم الكثير من تلك المصالح على أساس الجوار الجغرافي والتاريخي الذي يربطنا معهم ، والمصالح الحيوية، وحركة التبادل التجاري.

وقد واجهت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، محددات داخلية وخارجية، لا سيما مع وجود فاعل خارجي في الداخل، متمثلاً بوجود قوات الاحتلال الامريكية حتى عام 2011 وما بعدها. كما أن كثرة القيود التي تحجم من الأداء السياسي الخارجي للعراق تشكل نقطة ضعف واضحة ولكن لا بد من التأكيد أن الضعف ليس عيباً بحد ذاته، بل إن اكتشاف مواطن الخلل يستدعي عملاً دؤوباً من أجل وضع استراتيجية لتحديد اتجاهات السياسة الخارجية، لا يستهين بالتجربة ولا يتراجع أمام الخطأ، لأن حجم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية العراقية كبير جداً ويتطلب إجراءات كثيرة يمكن الإشارة إلى البعض منها من أجل تحسين أداء الدبلوماسية العراقية والإفادة من الفرص المرتبطة بها.

يبقى نجاح العمل السياسي الخارجي مرهوناً بتوظيف الإمكانيات والقدرات المتاحة وبوجود إرادة وطنية لتوظيف عناصر القوة وتدعيمها وخلق فرص للتعاون مع الجميع، حيث يمكن لما يمتلكه العراق من إمكانيات اقتصادية وثروات ضخمة أن يكون أداة جذب تخدم الدبلوماسية عبر اتفاقيات الاستثمار والتبادل التجاري وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الواعدة في العراق.

### التوصيات

- الحاجة لوضع خطط وتصورات واضحة لعمل السياسة الخارجية العراقية لضمان استقرار العراق وتحقيق التوازن مع محيطه وعمقه العربي.
- معرفة وتحليل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية ومنعها من ان تنعكس وتتحكم بشكل واضح في سياسة العراق الخارجية.
- محاولة ابعاد هيمنة وسيطرة أي سلطة خارجية كانت ام داخلية ( كالجهاز المتنفذ ) عن صنع القرار في السياسة الخارجية العراقية.
- وضع اشخاص معروفين بالكفاءة والنزاهة ويغلبون مصلحة البلد على مصالحهم الشخصية في اماكن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية .
- ابعاد وزارة الخارجية العراقية عن أي محاصصة حزبية أو عرقية لأنها الوزارة التي تعكس صورة العراق امام المجتمع الدولي .
- تستمر الحاجة لوضع تصور واضح لسياسة العراق الخارجية وفق خطط استراتيجية تضمن حماية استقرار العراق ودخوله في علاقات متوازنة خصوصاً مع عمقه العربي وحصر الخلافات الداخلية في البيت العراقي لمنع استغلالها من القوى الخارجية دون نسيان ضرورة تعزيز عمل مؤسسات صناعة القرار الخارجي عبر تكوين دوائر وصنع خبرات متمكنة.
- تنشيط دور العراق في المنظمات والمؤتمرات بما يخدم مصلحة العراق وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والعلمي وتشجيع الاستثمار مع الدول والمنظمات الدولية.

### قائمة المصادر والمراجع

أ- الكتب.

1. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
2. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الطبعة الثالثة، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 2002.

3. ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة - دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، الطبعة الأولى، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، الاردن، 2004.
4. جاسم الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي بعد 2003، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
5. خضر عباس عطوان، رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية- العربية، من بحوث كتاب (احتلال العراق الاهداف-النتائج-المستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004.
6. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2004.
7. سالم أحمد الفرجاني، العولمة والدول النامية من منظور استثماري، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2004.
8. عبد الجبار أحمد عبدالله، العراق ومحنة الديمقراطية، الطبعة الأولى، مطبعة الطباع للنشر، بغداد، 2013.
9. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
10. علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2015.
11. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
12. فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2004، العارف للمطبوعات، العراق، 2013.
13. فليب براير، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2009.
14. قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008.

15. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، 2001.

ب- الدساتير:

1- الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

ج- الأبحاث والرسائل والأطاريح الجامعية:

1. خضري إبراهيم سلمان، السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، أطروحة أعدت لنيل درجة دكتوراه في القانون العام، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2015.

2. جاسم يونس الحريري، التنافس الخليجي الإيراني في العراق بعد الانسحاب الامريكي، مجلة العلوم السياسية، العدد 45، بغداد، 2018.

3. جاسم يونس الحريري، قراءة في مستقبل العراق السياسي وانعكاساته على الامن الاقليمي والدولي، بحث منشور في سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (72)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2005.

4. علي عباس مراد، الأمن والسياسة الخارجية، مجلة قضايا سياسية، العدد 13، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008.

5. علي وجية محجوب ، سياسة العراق الخارجية بعد العام 1990 وآفاق المستقبل، مجلة الدراسات الدولية، العدد 51 ، بغداد، 2003.

6. كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، العدد 44، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2010.

7. مازن اسماعيل الرمضاني ، في التخطيط السياسي الخارجي ، مجلة الحقوقي ، العدد الاول ، بغداد ، 1978 .